مركز سمت للدراسات
SMT Studies Center

عام الذكاء الاصطناعي
THE YEAR OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE 2026

الدولة الخوارزمية

كيف يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل الإدارة العامة وصناعة القرار؟

أبريل 2026

قراءة خاصة 264

مقدمة

لم تعد الدولة الحديثة مجـــرد "بيروقراطية" بالمعنى الفيبري؛ بل أصبحت "دولة خوارزميـــة". تاريخياً، كانـــت التكنولوجيا في القطاع العام تنظر إليها كوســـيلة لأتمتة المهام الروتينية، كخزانة ملفات رقمية أو آلة حاسبة أسرع. ومع ذلك، يشير المســـار الحالي للذكاء الاصطناعي إلى تحول أعمق. يتم نسج الذكاء الاصطناعي في صميم الإدارة العامة، مؤثراً على من يتلقى المزايا الاجتماعية، وكيفية مراقبة المساحات الحضرية، وكيفية تخصيص الموارد أثناء الأزمات.

المشكلة المحورية التي تتناولها هذه الورقة هي تحول الذكاء الاصطناعي من أداة وظيفية إلى محدد هيكلي للسياسة العامة. عندما تحدد خوارزمية أهلية مواطن للحصول على خدمة، يصبح الكود نفســـه شـــكلاً من أشـــكال القانون "الفعلي". تســـعى هذه الورقة للإجابـــة على: كيف تعيد دمج الذكاء الاصطناعي تشـــكيل الركائز الأساسية للإدارة العامة، وما هي الآثار المترتبة على آليات الرقابة والمساءلة التقليدية؟

المنهجية

للبحث في "الدولة الخوارزمية"، يستخدم هذا البحث منهجية تحليل الوثائق النوعي. هذه المنهجية مناسبة بشكل خاص لهذا الموضوع لأنها تسمح بفحص "النوايا" و"الأطر المعيارية" التي وضعتها الهيئات الحاكمة.

اختيار الوثائق

يحلل البحث ثلاث فئات من الوثائق:

- **الأطر فـوق الوطنية**: مثل توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي وقانـون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي.
- **الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي**: خرائط طريق استراتيجية من الحكومات الرقمية الرائدة "مثل إستونيا وسنغافورة وكندا".
- **تقاريـر الأخلاقيات والرقابـة**: وثائق من هيئات مثل المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الموثوق به "فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالذكاء الاصطناعي".

عملية التحليل

يتم ترميز الوثائق بناءً على أربعة أبعاد موضوعية:

- **سلطة اتخاذ القرار**: من "أو ما الذي" يملك الكلمة الأخيرة؟
- **تخصيص الخدمات**: كيف يتم إعادة تعريف "المواطن-المستخدم"؟
- **الكفاءة المؤسسية**: ما هي مقاييس النجاح؟
- **الكفاءة المؤسسية**: ما هي مقاييس النجاح؟
- **آليات المساءلة**: كيف يتم التعامل مع "الخطأ الخوارزمي"؟

من البيروقراطية إلى الألقراطية "الحكومة الخوارزمية"

إن دمج الـذكاء الاصطناعي في القطاع العام ليس مجرد تحديث تقني، بل هو تحـول معياري فـي كيفية ممارسةٍ السلطة. تحدد الأدبيات الموجودة انتقالاً منالبيروقراطيـة الفيبرية التقليدية إلى ما يسـميه الباحثون الآن "الألقراطية" أو "حوكمة العصر الرقمي".

تطور المنطق الإداري

اعتمد النموذج الأساسي للإدارة العامة، كما حدده ماكس فيبر، على تسلسـل هرمي من الخبراء البشـريين يطبقون قواعـد عامة على حـالات محددة من خلال سـلطة "عقلانية-قانونيـة". في أواخر القرن العشـرين، أدخلت الإدارة العامة الجديـدة "NPM" كفاءات قائمة على السوق، لكنها ظلت تتمحور حول الإنسان.

جادل دنليفي وآخـرون (2006) بأننا دخلنا عصـر حوكمة العصـر الرقمي "DEG"، الذي يتميز بـ "إعادة التكامل" و"الشمولية"، حيث تتدفق البيانات عبر الصوامـع الإدارية. ومع ذلك، تشـير الدراسـات الحديثـة إلـى أن حوكمة العصر الرقمي قد تطورت إلى حوكمة خوارزمية. هنا، يبدأ "منطق الكود" في تجاوز "منطق المكتب". وكما يرى أنيش (2006)، فبينما تحكـم البيروقراطية التقليدية من خلال القواعد المكتوبة، تحكـم الألقراطيـة مـن خلال كود البرمجـة الأساسـي، الـذي لا يتطلبٍ موافقة أو حتى وعي الفرد ليكون فعالاً.

من البيروقراطية "على مستوى الشارع" إلى البيروقراطية "على مستوى النظام"

تعد نقطة التركيز الحاسمة في الأدبيات هي تآكل السلطة التقديرية الإدارية. لقد حدد مايكل ليبسكي (1980) بشكل شهير "بيروقراطيي مستوى الشارع"، "ضباط الشرطة، الأخصائيون الاجتماعيون" كصناع حقيقيين للسياسة، لأن خياراتهم التقديرية اليومية تحدد كيفية تطبيق القانون. تتبع بوفينز وزوريديس (2002) تطور هؤلاء الفاعلين إلى "بيروقراطيي مستوى الشاشة"، حيث يتم تقييد عملية صنع القرار بواسطة واجهات برمجية مبرمجة مسبقًا. في "الدولة الخوارزمية"، نشهد ظهور "البيروقراطية على مستوى النظام". في هذه المرحلة:

السلطة التقديرية تصبح "في المنبع": تنتقل السلطة من العاملين في الخطوط الأمامية إلى علماء البيانات ومصممي السياسات الذين يحددون المعايير الخوارزمية.

الفرد مقابل الإجمالي: غالبًا ما تتخذ الخوارزميات قرارات بناءً على الارتباطات الاحتمالية بدلاً من السببية الفردية، مما يتحدى مبدأ القانون الإداري القائل بوجوب النظر في كل حالة على حدة بناءً على مزاياها الخاصة.

"الصندوق الأسود" وأزمة التبرير

يُعد "مفارقة الشفافية" موضوعًا محوريًا في الأبحاث المعاصرة. يصف فرانك باسكوال (2015) "مجتمع الصندوق الأسود"، حيث تكون المدخلات "البيانات" ومنطق المعالجة "الخوارزميات" مخفية عن الرأي العام، وغالبًا ما تكون محمية بمطالبات الملكية الفكرية أو التعقيد التقني.

يخلق هذا تعارضًا جوهريًا مع العدالة الإدارية. تقليديًا، يُطلب من الدولة تقديم "أسباب القرار" للسماح بالمراجعة القضائية. ومع ذلك، مع تطور أنظمة التعلم الذاتي، قد يكون "السبب" لناتج معين قابلاً للتمييز رياضيًا ولكنه "غير قابل للتفسير" لغويًا لشخص عادي أو قاضٍ. يحذر سيترون وباسكوال (2014) من "الظلم الآلي"، حيث تؤدي البيانات المتحيزة إلى نتائج تمييزية في الائتمان والإسكان والشرطة، دون وجود آلية واضحة للمواطن للاعتراض على "منطق الآلة".

التنظيم الخوارزمي والدفع السلوكي

أخيرًا، تستكشف الأدبيات التحول من الحوكمة التفاعلية إلى الوقائية. تقدم كارين يونغ (2018) مفهوم "التنظيم الخوارزمي"، حيث تستخدم الدولة حلقات البيانات في الوقت الفعلي للمراقبة والوصول و"الدفع السلوكي" للمواطنين. هذا يحول دور الدولة:

الدولة التقليدية: تضع قاعدة.. تراقب الانتهاك.. تعاقب.

الدولة الخوارزمية: تراقب البيانات.. تتنبأ بالمخاطر.. تتدخل بشكل استباقي. هذا التحول نحو الحوكمة "الاستباقية"،

أعلى الرغم من كفاءته، يثير مخاوف كبيرة بشـــأن قرينة البراءة والحق في التصرف/الاســـتقلالية، حيـــث تبدأ الدولة في إدارة "ملفات المخاطر" بدلاً من معالجة الأضرار الفعلية.

بناءً على هذه الأدبيات، سيســـتخدم تحليل وثائقنا العدسات المفاهيمية التالية:

إزاحة السلطة التقديرية: هل تعترف الوثيقة بتحول السلطة من الموظفين في الخطـــوط الأمامية إلى مصممي الأنظمة؟

معايير قابلية الشرح: كيف تحدد أطر السياسات "شرحًا كافيًا" للقرار الآلي؟

الاستباقية مقابل الإجراءات القانونية الواجبة: هل تعطي الاســـتراتيجيات الأولوية "للكفاءة التنبؤية" على "الحق التقليدي في الاستماع/الدفاع"؟

تحول عملية صنع القرار

يمثل هذا القســـم جوهر تحليلنـــا. بناءً على الوثائق التي تمت مراجعتها، يمكننا ملاحظة تحـــول فـــي كيفيـــة التعامل مع "الســـلطة التقديرية".

السلطة التقديرية المؤتمتة

فـــي الإدارة التقليدية، يقوم عامل بشـــري بتفســـير قاعدة بالنظر إلـــى مجموعة من الحقائق للوصول إلى قرار.

يكشـــف تحليـــل الوثائق لقانـــون الذكاء الاصطناعـــي للاتحاد الأوروبـــي عن تزايد التركيز على متطلبات "الإنسان في الحلقة"، ومـــع ذلـــك، غالبًـــا مـــا تعطـــي الوثائق الاســـتراتيجية من مختلـــف وزارات المالية الأولويـــة للمعالجة المباشـــرة "STP" لزيادة الكفـــاءة، مما يخلـــق توتـــرًا هيكليًا بين الحماية القانونية والسرعة التشغيلية.

الحوكمة التنبؤية مقابل الحوكمة التفاعلية

يشـــير تحليل الوثائق لاســـتراتيجيات التخطيط الحضري والشـــرطة إلى تحول نحـــو الحوكمـــة التنبؤيـــة. فبـــدلاً من الاستجابة لانتهاك النظام الاجتماعي أو طلب خدمة، تســـتخدم الدولـــة الذكاء الاصطناعي لتوقعه. وهذا يعيد تعريف "قرينة البـــراءة" و"الحق فـــي أن تُترك وشـــأنك"، محولاً دور الدولـــة من مقدم للخدمات إلى مدير للمخاطر.

تصميم الخدمات والكفاءة المؤسسية.. من "صاحب الحق" إلى "نقطة بيانات"

لا تكتفـــي الدولـــة الخوارزمية بتقديم الخدمات بشـــكل أســـرع فحســـب؛ بل تقدمها بمنطـــق مختلف. بُنيت الإدارة العامة التقليدية على "نموذج الطلب"، حيـــث يبـــدأ المواطن بتقديـــم طلب، وتســـتجيب الدولـــة. يكشـــف تحليل الوثائق للاستراتيجيات الرقمية الحديثة عن تحـــول نحو "الحوكمة الاســـتباقية" و"الخالية مـــن الاحتكاك"، حيث تتوقع الدولـــة الاحتياجات مـــن خلال تحليل البيانات.

الدافع نحو "الحوكمة الخالية من الاحتكاك"

تؤكد الوثائق الاســـتراتيجية من الدول الرقمية، وهي مجموعة من الحكومات الرقمية الرائدة، باستمرار على "مبدأ مرة واحدة فقط" و"الحكومة الخفية".

تؤكد الوثائق الاستراتيجية من الدول الرقمية، وهي مجموعة من الحكومات الرقمية الرائدة، باستمرار على "مبدأ مرة واحدة فقط" و"الحكومة الخفية".

التحول الهيكلي: لم تعد الكفاءة تُعرّف بسرعة الموظف البشري، بل بإلغاء التفاعل البشري بالكامل.

التحليل: في وثائق مثل توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن استراتيجيات الحكومة الرقمية، يُنظر إلى "الاحتكاك"، مثل ملء النماذج أو انتظار جلسة استماع، على أنه فشل نظامي. ومع ذلك، من منظور دستوري، غالبًا ما يمثل "الاحتكاك" المساحة التي تحدث فيها الإجراءات القانونية الواجبة. بإزالة الاحتكاك، تخاطر الدولة الخوارزمية بإزالة فرصة المواطن للاعتراض أو حتى فهم العملية الإدارية.

المواطن كنقطة بيانات ومنطق تجربة المستخدم "UX"

يُظهر تحليل كتيبات تصميم الخدمات "على سبيل المثال، من المملكة المتحدة أو أستراليا" انتقالاً من "الذاتية القانونية" إلى "منطق تجربة المستخدم".

التشييء: في الدولة الخوارزمية، يُنظر إلى المواطن بشكل متزايد على أنه "نقطة بيانات" ضمن مسار أحداث الحياة، على سبيل المثال، "إنجاب طفل"، "فقدان وظيفة".

قياس الخير العام: يُقاس النجاح من خلال معدلات التحويل، وزمن الاستجابة، ودرجات "رضا المستخدم" بدلاً من تحقيق الحقوق القانونية المعقدة. وهذا يحول أولوية الدولة من العدالة الإدارية "هل هذا القرار قانوني؟" إلى التحسين التشغيلي "هل هذه العملية فعالة؟".

تقديم الخدمات الاستباقي وتآكل القدرة على التصرف

يُعد موضوع الحوكمة الاستباقية متكررًا في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الوطنية "لا سيما 'الأمة الذكية' في سنغافورة و'استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2024-2026' في إستونيا".

هنا، تستخدم الدولة خوارزميات تنبؤية لمنح المزايا أو الخدمات قبل أن يطلبها المواطن.

الفائدة: تقليل كبير في "عدم الاستفادة" من المزايا الاجتماعية من قبل الفئات السكانية الضعيفة.

المخاطر الهيكلية: يخلق هذا هيكل دولة "أبويًا". إذا حددت الدولة احتياجاتك خوارزميًا، يفقد المواطن قدرته الإدارية على التصرف. يشير تحليل الوثائق إلى أنه بينما يُصاغ مفهوم الاستباقية على أنه "تمكين"، فإنه في الواقع يركز السلطة داخل النماذج التنبؤية للدولة، حيث لم يعد المواطن مطالبًا بالمشاركة في عملية صنع القرار.

الكفاءة المؤسسية وانحياز "التحسين"

غالبًا ما تستشهد وثائق الإدارة العامة بالذكاء الاصطناعي كحل "لندرة الموارد". فمن خلال تخصيص الموارد الخوارزمي، يمكن للدولة تحديد أولويات مراجعة الإقرارات الضريبية، أو قضايا رعاية الأطفال التي يجب التحقيق فيها، أو الطرق التي يجب إصلاحها.

منطق المتوسط: تُصمم الخوارزميات لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة للحالة "المتوسطة" أو "الأكثر احتمالاً".

تهميش الحالات الشاذة: يكشف تحليل الوثائق عن نقص في بروتوكولات "معالجة الاستثناءات" في استراتيجيات الذكاء الاصطناعي. عندما تكون الكفاءة هي المقياس الأساسي، فإن "الحالة الشاذة"، المواطن الذي لا تتناسب ظروف حياته مع نموذج البيانات القياسي، يتعرض للحرمان هيكليًا. وبالتالي، تفضل "الدولة الخوارزمية" التوحيد القياسي على الاعتبار الدقيق والفردي الذي كان من الناحية النظرية السمة المميزة للبيروقراطية المهنية

حدود الرقابة والمساءلة

مع انتقال الذكاء الاصطناعي من هامش الدولة إلى صميمها، يبرز التحدي المركزي في "فجوة المسؤولية". في البيروقراطية التقليدية، يمكن تتبع القرار الإداري إلى مسؤول معين أو سلطة مفوضة. في الدولة الخوارزمية، تحل مشكلة "الأيدي الكثيرة" في البيروقراطية محلها مشكلة "لا توجد أيدي" في الأتمتة.

تصنيف المخاطر وتفويض الرقابة

يكشف تحليل وثائق قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (2024) عن تحول نحو نهج قائم على المخاطر في الرقابة. يميز القانون بين "المخاطر غير المقبولة"، مثل التصنيف الاجتماعي من قبل الحكومات، وأنظمة الذكاء الاصطناعي "عالية المخاطر"، مثل تلك المستخدمة في إنفاذ القانون، والهجرة، والخدمات العامة الأساسية.

بالنسبة للأنظمة "عالية المخاطر"، تفرض الوثائق متطلبات الإنسان في الحلقة "Human-in-the-Loop - HITL". ومع ذلك، يشير تحليل هذه التفويضات إلى توتر هيكلي:

عبء الامتثال: من خلال تصنيف معظم الذكاء الاصطناعي في القطاع العام على أنه "عالي المخاطر"، تخلق الدولة عبئًا ثقيلاً من التوثيق "الوثائق الفنية، التسجيل، وحفظ السجلات".

مفارقة الرقابة: بينما يتطلب القانون وجود إنسان للإشراف على الذكاء الاصطناعي، تشير الأدبيات حول "انحياز الأتمتة" إلى أن المشرفين البشريين غالبًا ما يذعنون لنتائج الآلة، مما يجعل "الإنسان في الحلقة" ضمانة رمزية وليست جوهرية.

من المراجعة اللاحقة إلى تقييمات الأثر المسبقة

يُعد الاتجاه المهم الذي تم تحديده في مبادئ الذكاء الاصطناعي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" والتوجيه الكندي بشأن اتخاذ القرار الآلي هو التحول نحو تقييمات الأثر الخوارزمية "AIAs".

تقليديًا، تكون الرقابة الإدارية تفاعلية "تحدث المراجعة القضائية بعد اتخاذ القرار". تمثل تقييمات الأثر الخوارزمية تحولاً نحو الرقابة الاستباقية أو المسبقة "ex-ante".

- **التحول الهيكلي**: قبل نشر الخوارزمية، يجب على الدولة تقييم تأثيرها المحتمل على المساواة والخصوصية والإجراءات القانونية الواجبة.
- **الأدلة الوثائقية**: يشير تحليل نماذج تقييم الأثر الخوارزمية إلى أن "حدود الرقابة" تُدفع إلى مرحلة مبكرة في دورة السياسة. لم تعد المساءلة تتعلق فقط بتصحيح خطأ؛ بل تتعلق بـ "تبرير التصميم" نفسه.

الحق في الشرح وحدود "تقديم الأسباب"

يُعد "واجب تقديم الأسباب" حجر الزاوية في العدالة الإدارية. إذا حُرم مواطن من ميزة، يجب على الدولة أن تشرح السبب. في الدولة الخوارزمية، قد يكون "السبب" عبارة عن مجموعة من الأوزان في شبكة عصبية.

يُظهر تحليل وثائق اللائحة العامة لحماية البيانات "GDPR، المادة ٢٢" والمخطط الأميركي لقانون حقوق الذكاء الاصطناعي "حقًا في الشرح" ناشئًا "وإن كان غالبًا غامضًا من الناحية القانونية".

- **الشرح التقني مقابل الشرح الإداري**: توجد فجوة بين الشرح التقني "كيف تم ترجيح المتغيرات" والشرح المعياري "لماذا هذه المتغيرات ذات صلة بالقانون".
- **حدود المراجعة**: إذا لم يتمكن القاضي من فهم "منطق" نموذج اتخاذ القرار، فإن إمكانية المراجعة القضائية نفسها مهددة. تشير الوثائق التي تم تحليلها إلى أن الدولة تحاول حل هذه المشكلة من خلال طلب "قابلية التفسير حسب التصميم"، ومع ذلك نادرًا ما تحدد ما يشكل شرحًا "كافيًا" للمواطن غير الخبير.

إعادة إضفاء الطابع الإنساني على القرار النهائي

ربما يكون الحد الأكثر أهمية الذي يتم رسمه في وثائق السياسة الحديثة هو مبدأ "عدم التفويض". يشير تحليل الورقة البيضاء لتنظيم الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة ومسودات مجلس أوروبا إلى توافق في الآراء بأن القرارات "النهائية" ذات المخاطر العالية يجب أن تظل امتيازًا بشريًا.

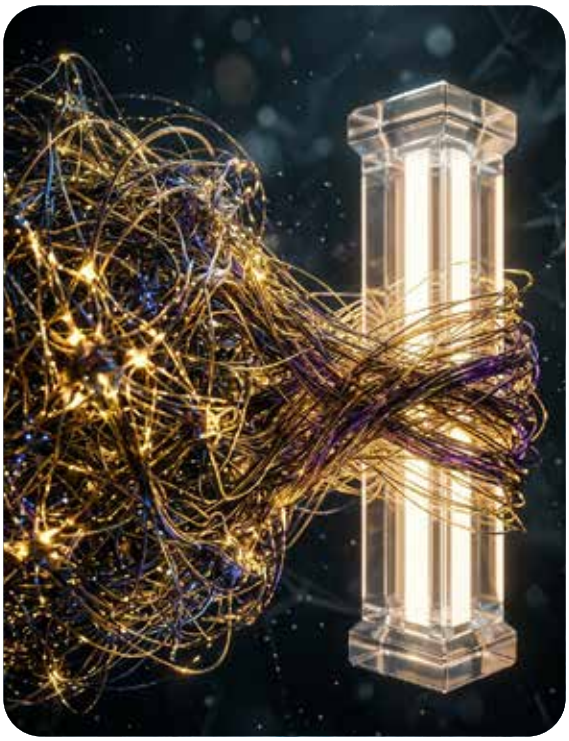

نماذج تطبيقية.. دروس من واقع "الدولة الخوارزمية"

لتحويل المفاهيم النظرية السابقة إلى واقع ملموس، يستعرض هذا القسم ثلاث حالات دولية تبرز التباين بين كفاءة الأتمتة ومخاطر الانحياز الخوارزمي، وكيف تعاملت الأنظمة القانونية مع هذه التحديات.

فضيحة "إعانات الأطفال" في هولندا "Toeslagenaffaire".. مأساة الصندوق الأسود

تُعد هذه الحالة المثال الأبرز على "الظلم الآلي". استخدمت سلطات الضرائب الهولندية خوارزمية للتعلم الآلي لتحديد احتمالات الاحتيال في طلبات إعانات رعاية الأطفال.

- **الخلل الخوارزمي**: اعتمدت الخوارزمية على "مؤشرات مخاطر" منحازة، مثل امتلاك الجنسية المزدوجة أو الدخل المنخفض، مما أدى لاتهام آلاف العائلات زوراً بالاحتيال.

- **النتيجة الإدارية**: أُجبرت العائلات على إعادة مبالغ ضخمة، مما أدى لإفلاس الكثيرين وتفكك أسر. لم يستطع الموظفون "بيروقراطيو مستوى الشاشة" تفسير قرارات الآلة للمواطنين.

الدرس المستفاد: أدت الفضيحة إلى استقالة الحكومة الهولندية في 2021، وأثبتت أن "كفاءة التنبؤ" لا يمكن أن تبرر غياب "الشفافية المعيارية".

إستونيا وبرنامج "Bürokratt".. الرؤية المتفائلة للحوكمة الاستباقية

تمثل إستونيا الوجه الإيجابي لـ "الدولة الخوارزمية" من خلال مفهوم "الحكومة غير المرئية"

- **التطبيق**: طورت إستونيا مساعداً افتراضياً قائماً على الذكاء الاصطناعي "Bürokratt" يتيح للمواطنين الوصول لجميع الخدمات الحكومية عبر الأوامر الصوتية. الأهم من ذلك هو "الخدمات الاستباقية"؛ فعند تسجيل ولادة طفل، تقوم الخوارزميات تلقائياً بتفعيل منح الأمومة، وتسجيل الطفل في الحضانة، وتحديث السجلات الضريبية دون طلب من الوالدين

- **الدرس المستفاد**: النجاح هنا لم يكن تقنياً فحسب، بل اعتمد على ثقة البيانات "Data Trust" وبنية تحتية قانونية تسمح بتبادل البيانات بين المؤسسات "مبدأ المرة واحدة فقط".

نظام "Robodebt" في أستراليا.. عندما يغيب "الإنسان في الحلقة"

استخدمت الحكومة الأسترالية نظاماً آلياً لاسترداد الديون من مستفيدي الرعاية الاجتماعية من خلال مطابقة بيانات الدخل تلقائياً..

- **الإشكالية**: ألغى النظام دور الموظف البشري في مراجعة التناقضات، وافترضت الخوارزمية أن أي تباين في البيانات هو "دين مستحق" على المواطن، مما عكس "قرينة البراءة".

- **النتيجة**: أصـــدرت المحكمة الفيدرالية حكماً بعدم قانونية النظام، واضطررت الحكومة لدفع تعويضـــات بمليارات الدولارات.
- **الدرس المستفاد**: تؤكد هذه الحالة أن "إزاحة الســـلطة التقديرية" من البشر إلـــى الكـــود البرمجـــي دون رقابـــة قضائية فعلية تـــؤدي إلى تقويض سيادة القانون.

تأليف ومناقشة.. العقد الاجتماعي الجديد للدولة الخوارزمية

يكشف تحليل الوثائق الذي أُجري في الأقســـام الســـابقة عن دولـــة في طور التحول. إن "الدولة الخوارزمية" ليســـت مجرد نســـخة أكثـــر كفاءة مـــن الدولة البيروقراطية؛ بل هي دولة تعمل على أســـاس وجـــودي ومعيـــاري مختلف. يلخص هذا القســـم نتائجنا لمناقشـــة الآثار الأوســـع على العقـــد الاجتماعي والحوكمة الديمقراطية.

المفاضلة بين الكفاءة والمساءلة.. "مسرح الامتثال"

يكشف تحليلنا للقسم "الكفاءة" والقسم "الرقابة" عن احتـــكاك جوهري. فبينما تُعطي الاستراتيجيات الوطنية الأولوية للخدمـــات "الخاليـــة مـــن الاحتكاك" و"الاســـتباقية"، تحاول الأطـــر القانونية مثل قانون الـــذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي إعادة إدخـــال "الاحتكاك" من خلال تقييمات الأثر والرقابة البشرية. والنتيجة هي ما يمكن تســـميته "مسرح الامتثال".

تُظهر الوثائق أنه بينما يُعد "الإنســـان في الحلقة" مطلبًـــا قانونيًا، فإن الواقع التقني لمعالجة البيانات عالية الســـرعة والكثافـــة يجعـــل التدخـــل البشـــري الجوهري شبه مســـتحيل. تُدفع "حدود الرقابة" بعيدًا جـــدًا في المراحل الأولية "إلى مرحلة التصميـــم" لدرجة أن قدرة المواطن على الاعتراض على قرار فردي تُحيد بشـــكل فعال. أصبحت المساءلة مســـألة "تدقيق نظام" بـــدلاً من "عدالة فردية".

تحويل العقد الاجتماعي إلى بيانات

يُبنى العقد الاجتماعي التقليدي على مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة والمواطن. تُدخل الدولة الخوارزمية عنصرًا ثالثًا.. حلقة البيانات.كما يظهر في استراتيجيات "الأمة الذكية"، تقدم الدولة الآن صفقة "البيانات مقابل الخدمة". فمقابل الحصول على مزايا "خالية من الاحتكاك" ودعم استباقي، يجب على المواطن توفير تدفق مستمر من البيانات الدقيقة. وهذا يحول المواطن من فاعل سياسي إلى كائن بيانات. يشير توليف نتائجنا إلى أن الحق في أن تُترك وشأنك "الخصوصية" يُستبدل بواجب أن تُعرف "مشاركة البيانات" كشرط مسبق للخدمة العامة الفعالة.

"تحجر" القانون الإداري

إحدى أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث هي التحول من "القواعد المكتوبة" إلى "المنطق المبرمج". في البيروقراطية التقليدية، يمكن تطبيق تغيير السياسة عبر مذكرة أو لائحة جديدة. أما في الدولة الخوارزمية، فإن السياسة تُدمج في بنية الكود.يؤدي هذا إلى تحجر القانون:

الجمود: بمجرد ترميز منطق السياسة في نموذج تعلم آلي معقد، يصبح تعديله أكثر صعوبة لمراعاة "المنطق السليم" أو "الإنصاف" في حالات محددة.

إزاحة السلطة التقديرية: أصبحت "السلطة التقديرية" التي كان يتمتع بها الأخصائي الاجتماعي في السابق الآن بيد مطور البرمجيات أو عالم البيانات الذي قام بضبط أوزان الخوارزمية.

العجز الديمقراطي: نظرًا لأن هذه المعايير التقنية نادرًا ما تخضع للنقاش العام أو الرقابة البرلمانية، فإن جزءًا كبيرًا من عملية صنع القوانين "الواقعية" يحدث خارج العملية الديمقراطية.

نحو "المصلحة العامة حسب التصميم"

بناءً على تحليل الوثائق، كيف يمكن للدولة الخوارزمية أن تظل دولة ديمقراطية؟ نقترح ثلاثة تحولات في إطار السياسة:

- من "الإنسان في الحلقة" إلى "الإنسان في القيادة": يجب ألا تكون الرقابة مجرد "خانة اختيار" في نهاية العملية. يجب أن تفرض الوثائق أن تُصمم الخوارزميات لتكون قابلة للمقاطعة، وأن يتمتع الوكلاء البشريون بالثقافة التقنية والسلطة القانونية لتجاوز مخرجات الآلة دون عقوبة مهنية.
- قابلية شرح الخوارزميات كحق مدني: يجب على الحكومات تجاوز الشفافية التقنية "إظهار الكود" إلى قابلية الشرح المعيارية "شرح المنطق بعبارات قانونية بشرية". يجب اعتبار القرار الذي لا يمكن شرحه باللغة الطبيعية باطلاً قانونيًا.
- قابلية الطعن حسب التصميم: يجب أن يعيد تصميم الخدمة إدخال "الاحتكاك المنتج". يجب أن يتضمن كل قرار آلي زر "طعن" مدمجًا وسهل الوصول إليه يؤدي إلى مراجعة بشرية فورية، مما يضمن أن السعي لتحقيق الكفاءة لا يتجاوز الحق في الإجراءات القانونية الواجبة.

الخاتمة

إن الانتقـــال إلى الدولة الخوارزمية هو تحول هيكلي لا رجعة فيه. تُظهر أبحاثنا أنه بينما يوفر الذكاء الاصطناعي وعدًا بدولة أكثر اســـتباقية وكفـــاءة وتخصيصًا، فإنه يخاطر بإفراغ المبادئ الأساســـية للعدالة الإدارية. من خلال تحليل وثائق السياســـة الأولية، حددنا أن "حدود الرقابة" تتخلف حاليًا عن "منطق التحسين".

يتمثل التحدي الـــذي يواجه الدولة الحديثة في ضمان أننا في ســـعينا نحو "الدولة الخوارزمية" لا نفقـــد "الدولة الديمقراطيـــة". لا يكمن مســـتقبل الإدارة العامة في استبدال الحكم البشري بالآلات، بل في التكامل الصارم والشفاف والمقيد قانونًا بين الاثنين.

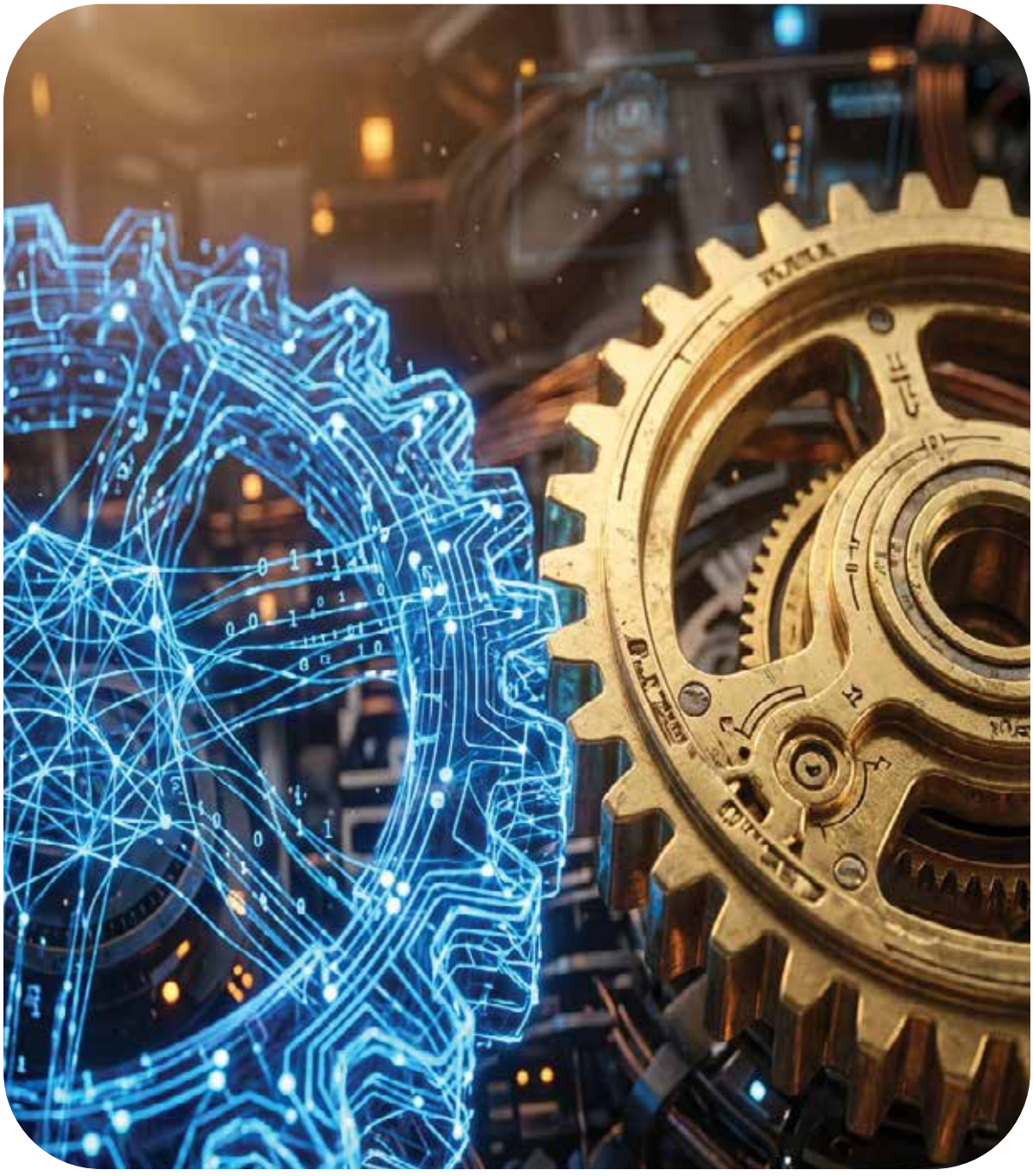

المراجع

- كندا، حكومة. (2023). توجيه بشأن اتخاذ القرار الآلي.
https://cutt.ly/FtSUNui
- مجلس الاتحاد الأوروبي. (2024). قانون الذكاء الاصطناعي.
https://cutt.ly/ftSUNRqV
- البرلمان الأوروبي. (2016). اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR): المادة 22.
https://cutt.ly/ltSUNCrl
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (2019). توصية المجلس بشأن الذكاء الاصطناعي.
https://cutt.ly/2tSUMfOO
- سنغافورة، حكومة. (2023). استراتيجية سنغافورة الوطنية للذكاء الاصطناعي 2.0. \
https://cutt.ly/rtSUMWFC
- المملكة المتحدة، وزارة العلوم والابتكار والتكنولوجيا (DSIT). (2023). نهج مؤيد للابتكار لتنظيم الذكاء الاصطناعي.
https://cutt.ly/vtSU1x4P
- الولايات المتحدة، مكتب سياسات العلوم والتكنولوجيا (OSTP). (2022). مخطط لقانون حقوق الذكاء الاصطناعي.
https://cutt.ly/OtSU1HfS
- أنيش، أ. (2006). الهجرة الافتراضية. مطبعة جامعة ديوك.
https://cutt.ly/DtSU0kFj
- بوفينس، م.، وزوريدس، س. (2002). من البيروقراطية على مستوى الشارع إلى البيروقراطية على مستوى النظام. مراجعة الإدارة العامة.
https://cutt.ly/htSU0DWi
- ليبسكي، م. (1980). بيروقراطية مستوى الشارع. مؤسسة راسل سيج.
https://cutt.ly/FtSU2rlX
- باسكوالي، ف. (2015). مجتمع الصندوق الأسود. مطبعة جامعة هارفارد.
https://cutt.ly/8tSU2m4L

مركز سمت للدراسات

SMT Studies Center